فيما يصح اسم موضعه قوله نحو وان تصوموا خير لكم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم قوله المجرد
قيل لا يصح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود
كقولك ضيق فم البئر قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله اى الذى لم يوجد فيه
عامل لفظى اصلا يعنى ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب
اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول
افاد عموم السلب خفي ظاهر واما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية
نواسخ المبتدا والخبر كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان
الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان الموثر لفظا موثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزايد
كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على
محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا اصل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها
كان مبتدا او لا بجاب بان ان لا يغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزايدة فايدتها التاكيد اما اولا
فلدخول اسمها في حد المبتدا واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا
التى لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على
المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وتا قسمي المبتدا قد اشار به
الى ان المبتدا مشترك معنوي لا ان لفظ المبتدا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال
اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها منع الخلو دون
الجمع لم يات بشئ لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء
اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقايم في اقايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدا
كما ذكرنا واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدا لها ولا يخفى
ان التعريف لا يدل على ذلك قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش قوله الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما
وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
الاعتبار لا يناسب التعريف قوله هل الخ واين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرناه ظاهر
واما التمثيل بمن فلا يصح بان تقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة لان يكون
خبر المن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدا ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد
على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز
ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تثنيته على اللغة المشهورة قوله كون الصفة

٣٠

الخ قبل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل في مثل اقايم زيد ولم يجتنبوا عن التباس المبتدا بالفاعل
في مثل زيد قام فلم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين
مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقايم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدا مسندا
وفي جعله مبتدا خلافا للاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدا والا التباس المحذور ليس الا
فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث
التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد لك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور
وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار
وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم
ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب
الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذى اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة
اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا ويصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب
في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اى ما يوقع به الاسناد فلا شاربه
الى الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله
ولك ان تقول المراد به المسند الى المبتدا بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا
في العنوان قوله او تجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا ح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم
الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج بالقسم الثاني من المبتدا كما يخرج به يضرب في يضرب زيد
لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى
المبتدا مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد
الى المبتدا اعم من ان يكون اسناده الى المبتدا نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يستند الى شئ اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب
الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في ازيد يضرب ويضرب
في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا الزيد قوله اي تجريد الاسم ان قبل التجريد امر عدمي
فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او اسناده الى شئ قلت العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا موثرات فالعدم الخاص
يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون موثرا قوله ليسند الى شئ

Copyright © King Saud University